

١٩٥٤، كان أكثر من ثلث سكان إسرائيل اليهود يعيش فوق «أملك الغائبين»، واستوطن حوالي ثلث المهاجرين الجدد (٢٥٠.٠٠٠ نسمة) في مناطق مدينة هجرها العرب . لقد تركوا [اللاجئين الفلسطينيين] مدنا بأكملها مثل يافا ، عكا ، اللد ، الرملة ، بيسان ، المجلد : ٣٨٨ بلدة وقرية وأجزاء واسعة من ٩٤ مدينة وبلدة أخرى ، تضم حوالي ربع كل البناءات في إسرائيل . وقد ترك ١٠.٠٠٠ دكان ومصلحة ومخزن في أيدي يهودية . . . في ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، أنتجت سيارات [حمضيات] العرب مليوناً وربع المليون من صناديق ألفاكهة ، صدر منها ٤٠٠.٠٠٠ صندوق . لقد أعطت الفواكه العربية المصدرة للخارج حوالي ١٠ ٪ من دخل صادرات البلد من العملة الاجنبية عام ١٩٥١ . وفي عام ١٩٤٩ ، كان إنتاج زيتون البساتين العربية المهجورة ثالث أكبر صادرات إسرائيل ، بعد الحمضيات والملس . . . وقد أجر القيم [على أملك الغائبين] ٢٠.٠٠٠ دونم [الدونم ٢٣ ر. من الأكر] من ملكية الغائبين عام ١٩٥٢ من أجل أغراض صناعية . ان ثلث إنتاج إسرائيل من الحجارة قد أعطاه ٥٢ محجراً عربياً في ظل هذا التشريع «(١٢)» .

ليس غريباً ، اذا كانت الاهمية الاقتصادية لأملك اللاجئين بالنسبة لإسرائيل معطاة ، ان يكون الاقتصاد أحد الاسباب المقدمة من أجل رفض السماح لهم بالعودة . ففي آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، عندما كان الاسرائيليون يستولون على السيارات ويستوطنون المنازل ، بل حتى يطبخون في نفس الاواني التي أرغم الفلسطينيين على تركها وراءهم ، كتب موشيه شرتوك ، الذي كان وزير خارجية إسرائيل ، الى وسيط الامم المتحدة ، كونت برنادوت ، أنه لا يمكن السماح للاجئين العرب الفلسطينيين بالعودة لأسباب منها انه «على الصعيد الاقتصادي، ستمثل إعادة دمج العرب العائدين في الحياة الاعتيادية ، بل وحتى مجرد اعالتهم ، مشكلة مستعصية الحل . ان مصاعب التكيف والاستخدام والعيش العادي ستكون مستعصية» (١٣) .

خلال السنوات القليلة الاولى من عمر دولة إسرائيل ، وقبل أن تصبح واضحة جديدة المقاطعة العربية ورفض الدول العربية ان توافق على علاقات سلمية مع إسرائيل ، برزت قضية سياسية - اقتصادية حرجة أمام الصهاينة . فلقد أقيم اقتصاد مستوطناتهم في فلسطين واقتصاد الدولة الحديثة التكوين على أساس الاستبعاد الاقتصادي للعرب الفلسطينيين ، وكان على إسرائيل ان تختار بين الاستمرار في طريق العزلة الاقتصادية عن السكان العرب أو أخذ المسار الاستيطاني الأكثر اعتيادية والذي كان يدعو اليه بعض قادتها .

وقد جاء في تقرير لجنة هورتشن عام ١٩٥٠ أن حايبم وايزمان ، أول رئيس لإسرائيل ، « يتحدث عن ضرورة إسرائيل (سويسرا الجديدة) ، التي تمتد أسواق الشرق الاوسط الواسعة بالبضائع الاستهلاكية » (١٤) . لقد كان التنبؤ بمناخ ممتاز لتصدير البضائع المصنعة الى بلدان الشرق الاوسط قائماً على أساس ان « العديد من اليهود الذين جاءوا الى إسرائيل هم عمال ذوو مهارة عالية : ومع المعدات وطرائق الإنتاج الحديثة فانهم واثنون من المتدرة على تطبيق مهاراتهم على المواد الخام الرخيصة وإنتاج الحاجيات القابلة للتصدير مثل الاجهزة والمنسوجات والمعادن والكيماويات . وسيكون بمقدور الشركات الامريكية القائمة في إسرائيل ان تبيع بالعملات الجارية لبلدان أوروبا والشرق الاوسط ، ومن خلال تجارة الصادرات والسياحة تتوقع إسرائيل الحصول على دولارات صعبة بحيث يمكن للمستثمرين الامريكيين ان يأخذوا نسبتهم السنوية البالغة ١٠ ٪ » (١٥) .

لقد جذبت التوقعات من هذا النوع الرأسمال البريطاني والهولندي والجنوب - افريقي ، وخاصة الامريكي الى إسرائيل ، استثمارات أجريت « ليس . . . بدافع